



دار المبنی للطباعة والنشر

شَهْلَةُ الْمِشَنْ

تشهد وتشرف دار المتنبي للطباعة والنشر بـ:
نشر وطباعة كتاب موسوم بـ:

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية

طبعه مزيدة ومنقحة

تألّف:

أ. د. فاطمة موساوي

أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف - المسيلة

المسجل إداريا برقم الإيداع القانوني:

ردیف: ISBN:978-9969-04-275-7

مديري دار النشر



حرر بتاريخ: 2026/01/21

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة / الجزائر

۲۰

elmotanaby.dz@gmail.com

ي مطوية، أسلحة، مراجعي، ملخصات،
<https://elmotanaby.com>

1

0668.14.49.75/0773.30.52.82

A blue circular icon containing a white fax machine symbol, with a blue cursor arrow pointing towards it.

 <https://climat.it>
 035 35 31 03

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية



هذا الكتاب...

يتناول هذا الكتاب أهم المواضيع المتعلقة بالقانون الدستوري والنظم السياسية، والموجهة لطلبة السنة الأولى حقوق. و يتضمن أربعة محاور أساسية ، والمتمثلة في النظرية العامة للدولة ، والنظرية العامة للدساتير ، وطرق ممارسة السلطة ، والأنظمة السياسية المعاصرة وقد جاءت هذه الطبعة المزيدة و المنقحة بإضافات عديدة في المواضيع التي مسها التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 ، كالرقابة الدستورية خاصة فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية ، إضافة إلى موضوع التعديل الدستوري من خلال الإسقاط العملي على الدستور الجزائري، وتحديد مراحل وإجراءات وطرق تعديله ، وأخيراً موضوع النظم الانتخابية حيث ركزت على النظام الانتخابي في الجزائر طبقاً للقانون العضوي المتعلق بالإنتخاب رقم 21 01 المؤرخ في 10 مارس 2021.

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية

طبعة مزيدة و منقحة



الطبعة
الثانية
جانفي 2026

أ. د. فاطمة موساوي

أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف - المسيلة

أ. د. فاطمة موساوي
أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف - المسيلة

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية

طبعة مزيدة و منقحة

ISBN
978-9969-04-275-7
9 789969 042757
جميع الحقوق محفوظة ©
سنة النشر 1447 هـ / 2026 م

مقر دار النشر: هي تعاونية الشيخ المقراني
طريق اشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف - المسيلة
ال التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0733.30.52.82 / 0668.14.49.75
فاكس: 035.35.31.03



Scan Our QR Code

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية

طبعة مزيدة ومنتقحة

أ. د. فاطمة موساوي

أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف - المسيلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوجيز في القانون الدستوري

والنظم السياسية

طبعة مزيدة و منقحة

• المؤلف: أ.د. فاطمة موساوي

• تنسيق داخلي للكتاب: دار المتنبي للطباعة والنشر

• مقاس الكتاب: 17/25

• الطبعة الأولى

• الناشر: دار المتنبي للطباعة والنشر

• الرقم الدولي الموحّد للكتاب

• ISBN: 978-9969-04-275-7

• الإيداع القانوني: جانفي/ 2026 م

• الحقوق: جميع الحقوق محفوظة ©

• مقر الدار: حي تعاونية الشيخ المقراني / طريق إشبيليا

مقابل جامعة محمد بوضياف / المسيلة - الجزائر

• للتواصل مع الدار: elmotanaby.dz@gmail.com

• الموقع الإلكتروني: <https://elmotanaby.com>

• هاتف: 0668.14.49.75 / 0773.30.52.82

• فاكس: 035.35.31.03



أ. د. فاطمة موساوي

أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف - المسيلة

الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية

طبعه مزبدة و منقحة

2026

افتتاحية الناشر

في رحاب المعرفة، تسعى دار المتنبي للطباعة والنشر إلى الإسهام في بناء مجتمع قارئ ومثقف، واسعة نصب عينها رسالة سامية ترتكز على نشر العلم والفكر الهداف، نؤمن بأن الكتاب هو الوسيلة الأرقى لبناء الحضارة وتوثيق الإبداع الإنساني، وأن القراءة هي الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر ويستشرف آفاق المستقبل.

لقد التزمنا منذ تأسيس الدار بتقديم محتوى علمي رصين، يراعي أعلى معايير الدقة والمنهجية، ويستند إلى مصادر موثوقة وأبحاث حديثة، نحرص على أن تكون منشوراتنا إضافة نوعية للمكتبة العربية وأن تلبي احتياجات القراء والباحثين على حد سواء، ومن منظور إيماننا بأن لكل كتاب رسالة ولكل مؤلف بصمة ولكل قارئ حق في المعرفة، لذا نولي اهتماماً خاصاً بجودة الطباعة والإخراج الفني، ونحرص على التعاون مع نخبة من المؤلفين والمحررين والمراجعين ذوي الكفاءة والخبرة.

نطمح إلى أن تكون دار المتنبي منبراً للحوار العلمي وفضاءً للتلاقي الأفكار وتلاقيها ومصدراً للإلهام والتجديد ونسعى دوماً إلى تطوير أدواتنا ومواكبة التطورات التقنية في عالم النشر لنصل بالكتاب إلى أوسع شريحة من القراء في كل مكان وزمان.

ختاماً الشكر موصول لكل من يضع ثقته في منشورات دار المتنبي للطباعة والنشر التي تعدكم بأن تبقى وفية لقيمها العلمية والأخلاقية وأن تواصل رسالتها في خدمة العلم والمعرفة.

القانون الدستوري من أهم فروع القانون العام، فهو التنظيم العقلاني للدولة، وينظم العلاقة بين الحكم والمحكومين، فيبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وحقوق وحريات الأفراد، وتنظيم السلطات الثلاث من حيث التشكيلة والاختصاصات والعلاقة فيما بينها.

يتمحور القانون الدستوري حول نظريتين هما النظرية العامة للدولة والنظرية العامة للدستائر، إضافة إلى طرق ممارسة السلطة.

ففيما يخص النظرية العامة للدولة تنصب حول تعريفها، نشأتها، أركانها، خصائصها وأشكالها.

أما النظرية العامة للدستائر تتمحور حول دراسة الدستائر من حيث تعريفها ومصادرها وطريقة نشأتها ونهايتها ومختلف أنواعها وكيفية تعديلها وكذا ضمانة الحفاظ على سموها المتمثلة في الرقابة على دستورية القوانين بنوعيها السياسية والقضائية.

إلى جانب ذلك يحتل موضوع النظم السياسية مكانة هامة بالنسبة للقانون الدستوري إذ يشمل النظرية العامة للمؤسسات السياسية وطرق ممارسة السلطة كتنظيم السلطات الثلاث وأشكال الحكومات والانتخابات والأحزاب السياسية ومختلف صور الديمقراطية بالإضافة إلى الأنظمة السياسية المقارنة، التي تتحدد على أساس تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات.

وقد ركزت في هذه الطبعة المزيدة والمنقحة على المواقف التي مسها التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، كالرقابة الدستورية خاصة فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية، إضافة إلى موضوع التعديل الدستوري من خلال الإسقاط العملي على الدستور الجزائري، وتحديد مراحل وإجراءات وطرق تعديله، والحضر الزمني في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، وكذا موضوع النظم الانتخابية حيث ركزت على النظام الانتخابي في الجزائر طبقاً للقانون العصوي المتعلق بالانتخاب رقم 21-01.

وبناءً على ما تقدم ارتأينا تناول الأحكام العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية من خلال المحاور الآتية:

الفصل الأول: النظرية العامة للدولة.

الفصل الثاني: النظرية العامة للدساتير.

الفصل الثالث: طرق ممارسة السلطة.

الفصل الرابع: الأنظمة السياسية المعاصرة.

فهرس المحتويات

7	مقدمة
---	-------

الفصل الأول

النظرية العامة للدولة

12	المبحث الأول: التأسيس الفقهي لنشأة الدولة
12	المطلب الأول: النظريات التيوقراطية
13	الفرع الأول: نظرية تأليه الحاكم
13	الفرع الثاني: نظرية التفويض الإلهي المباشر
14	الفرع الثالث: نظرية التفويض الإلهي غير المباشر
14	المطلب الثاني: نظرية القوة والغلبة
15	الفرع الأول: نظرية ابن خلدون
16	الفرع الثاني: النظرية الماركسية
16	الفرع الثالث: نظرية التضامن الاجتماعي
17	المطلب الثالث: نظريات التطور
17	الفرع الأول: نظرية التطور العائلي
18	الفرع الثاني: نظرية التطور التاريخي
18	المطلب الرابع: النظريات العقدية
19	الفرع الأول: نظرية العقد لتوomas هوبز

الفرع الثاني: نظرية العقد السياسي عند جون لوك	19
الفرع الثالث: نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو	20
المبحث الثاني: أركان الدولة.....	22
المطلب الأول: الشعب.....	23
الفرع الأول: المفهوم الاجتماعي للشعب.....	23
الفرع الثاني: المفهوم السياسي للشعب.....	24
الفرع الثالث: التمييزين الشعب والأمة.....	25
المطلب الثاني: الإقليم	25
الفرع الأول: مشتملات (مجالات) الإقليم	26
الفرع الثاني: طبيعة حق الدولة على إقليمها.....	27
المطلب الثالث: السلطة السياسية.....	28
الفرع الأول: مفهوم السلطة السياسية.....	29
الفرع الثاني: السلطة المشروعة والسلطة الشرعية.....	31
المبحث الثالث: خصائص الدولة	33
المطلب الأول: الشخصية المعنوية	33
الفرع الأول: موقف الفقه من الشخصية المعنوية للدولة	33
الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن الشخصية المعنوية للدولة	35
المطلب الثاني: السيادة	36

37.....	الفرع الأول: مفهوم السيادة
39.....	الفرع الثاني: مظاهر السيادة
40.....	الفرع الثالث: صاحب السيادة
42.....	المطلب الثالث: خضوع الدولة للقانون
42.....	الفرع الأول: نظرية القانون الطبيعي
43.....	الفرع الثاني: نظرية الحقوق الطبيعية
43.....	الفرع الثالث: نظرية التحديد الذاتي
44.....	الفرع الرابع: نظرية التضامن الاجتماعي
45.....	المبحث الرابع: أشكال الدولة
45.....	المطلب الأول: الدولة البسيطة (الموحدة)
46.....	الفرع الأول: الدولة البسيطة المركزية
46.....	الفرع الثاني: الدولة البسيطة الامركزية
47.....	المطلب الثاني: الدولة المركبة
47.....	الفرع الأول: الإتحاد الشخصي
48.....	الفرع الثاني: الإتحاد الحقيقي أو الفعلي
49.....	الفرع الثالث: الإتحاد الكونفدرالي أو التعاہدي
50.....	الفرع الرابع: الإتحاد الفيدرالي أو المركزي

الفصل الثاني

النظرية العامة للدستير

المبحث الأول: مفهوم القانون الدستوري وتحديد مصادرته.....	56
المطلب الأول: مفهوم القانون الدستوري.....	56
الفرع الأول: التعريف اللغوي لكلمة دستور.....	57
الفرع الثاني: التعريف الشكلي للقانون الدستوري.....	57
الفرع الثالث: التعريف الموضوعي للقانون الدستوري.....	58
المطلب الثاني: مصادر القاعدة الدستورية.....	60
الفرع الأول: التشريع.....	60
الفرع الثاني: العرف الدستوري.....	62
الفرع الثالث: القضاء.....	64
الفرع الرابع: الفقه.....	65
المبحث الثاني: نشأة الدستير ونهايتها.....	66
المطلب الأول: نشأة الدستير.....	66
الفرع الأول: الأسباب والدوافع الأساسية لوضع الدستير.....	67
الفرع الثاني: أساليب وضع الدستير.....	68
المطلب الثاني: نهاية الدستير.....	71
الفرع الأول: الأسلوب العادي لنهاية الدستير.....	71

الفرع الثاني: الأسلوب غير العادي لنهاية الدساتير	72
المبحث الثالث: أنواع الدساتير تعديلها	73
المطلب الأول: أنواع الدساتير	73
الفرع الأول: أنواع الدساتير من حيث الشكل	73
الفرع الثاني: أنواع الدساتير بحسب التعديل	74
الفرع الثالث: أنواع الدساتير من حيث طبيعة أحكامها	75
المطلب الثاني: تعديل الدساتير	76
الفرع الأول: مراحل التعديل الدستوري	76
الفرع الثاني: الثاني القيود الواردة على التعديل	82
المبحث الرابع: الرقابة على دستورية القوانين	85
المطلب الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين	85
الفرع الأول: الرقابة السياسية عن طريق مجلس دستوري	85
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين	86
الفرع الأول: أشكال الرقابة القضائية	86

الفصل الثالث

طرق ممارسة السلطة

المبحث الأول: أنواع الحكومات.....	100
المطلب الأول: أنواع الحكومات من حيث خصوصيتها لقانون.....	100
الفرع الأول: الحكومة الاستبدادية.....	100
الفرع الثاني: الحكومة القانونية.....	101
المطلب الثاني: أنواع الحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة.....	102
الفرع الأول: الحكومات الملكية.....	102
الفرع الثاني: الحكومات الجمهورية.....	103
المطلب الثالث: أنواع الحكومات من حيث مصدر السيادة.....	104
الفرع الأول: الحكومة الفردية.....	104
الفرع الثاني: حكومة الأقلية.....	105
الفرع الثالث: الحكومة الديمocraticية.....	106
المبحث الثاني: صور الديمقراطية.....	107
المطلب الأول: الديمقراطية المباشرة.....	107
المطلب الثاني: الديمقراطية النيابية (غير المباشرة).....	108
المطلب الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة.....	110
الفرع الأول: الاستفتاء.....	110

الفرع الثاني: الاعتراض على القوانين	111
الفرع الثالث: الاقتراح الشعبي للقوانين	111
الفرع الرابع: طلب إقالة أحد النواب في البرلمان.....	112
الفرع الخامس: طلب حل البرلمان.....	112
الفرع السادس: طلب عزل رئيس الجمهورية	112
المبحث الثالث: المشاركة السياسية.....	113
المطلب الأول: الانتخاب.....	113
الفرع الأول: التكليف القانوني للانتخاب	114
الفرع الثاني: أساليب الانتخاب.....	115
الفرع الثالث: النظم الانتخابية.....	120
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية	128
الفرع الأول: تعريف الأحزاب السياسية.....	128
الفرع الثاني: أنواع الأحزاب السياسية.....	130
الفرع الثالث: الأنظمة الحزبية.....	132

الفصل الرابع

الأنظمة السياسية

(من حيث تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات)

المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات 138
المطلب الأول: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات 138
المطلب الثاني: تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات 139
الفرع الأول: الفصل الجامد بين السلطات 139
الفرع الثاني: الفصل المرن بين السلطات 140
المبحث الثاني: النظام البرلماني 141
المطلب الأول: نشأة النظام البرلماني 141
المطلب الثاني: أسس النظام البرلماني 142
الفرع الأول: ثنائية السلطة التنفيذية 142
الفرع الثاني: التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية 144
المبحث الثالث: النظام الرئاسي 145
المطلب الأول: أركان النظام الرئاسي 145
الفرع الأول: وحدة السلطة التنفيذية وحصرها في يد رئيس الدولة 145
الفرع الثاني: الفصل الجامد بين السلطات 146
المطلب الثاني: تطبيق النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية 147

الفرع الأول: المركز الدستوري لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.....	147
الفرع الثاني: علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية ببعضهما البعض.....	149
المبحث الرابع: النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية.....	151
المطلب الأول: أسس النظام المجلسي.....	151
الفرع الأول: تركيز السلطة في يد الهيئة التشريعية.....	151
الفرع الثاني: تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية.....	152
المطلب الثاني: تطبيقات النظام المجلسي	153
الفرع الأول: تطبيق النظام المجلسي في فرنسا	153
الفرع الثاني: تطبيق النظام المجلسي في سويسرا	154
قائمة المصادر والمراجع	157
فهرس المحتويات.....	165

